

ملاحظات على المحاسبة النقدية والمحاسبة على أساس الاستحقاق

مزايا ومخاطر المحاسبة النقدية

المخاطر	المزايا
▪ سهولة التلاعب بالتدفقات المالية	▪ بسيطة
▪ تجاهل الأصول والخصوم	▪ هناك ارتباط بين نظام الدخل ونظام الميزانية.
▪ البيانات المالية لا تعطي الصورة الكاملة عن الوضع المالي	▪ سهولة الفهم
▪ لا تتيح الكفاءة في استخدام الموارد	▪ سهولة التدقيق والرقابة على الحسابات
▪ لا توجد صلة بالتحاليل الاقتصادية	

مزايا ومخاطر المحاسبة على أساس الاستحقاق

المخاطر	المزايا
ينظر إليها على أنها عملية يقتصر فهمها على بعض الأشخاص وليست سهلة في إدارتها.	المحاسبة على أساس الاستحقاق أكثر شمولية من المحاسبة النقدية
انعدام الحسابات القياسية المناسبة.	تلافي هامش التلاعب بالنقد
هناك إمكانية للتلاعب في مقاييس النظام	إدارة أفضل للجودة
لا يوجد هناك صلة بالميزانية (إلا بعد إعادة صياغتها) ولذلك هناك مجازفة في فقد السيطرة المالية	تسجيل كامل لجميع الأصول واستخداماتها.
عدم رغبة وقدرة الإدارة على استخدام المعلومات الخاصة بالاستحقاق في تحسين الخدمات.	تعطي الفرصة لتغيير الأداء المؤسسي- الحوافز/ الجزاءات
	تقييم أفضل لسلامة الحالة المالية وأيضا يمكن ربطها بالبيانات الاقتصادية

مقارنة بين مخاطر المحاسبة النقدية ومخاطر المحاسبة على أساس الاستحقاق

المحاسبة على أساس الاستحقاق تعطي الإيحاء بأنها نظام للجودة بينما الحقيقة أن الجودة تعتمد على:	<ul style="list-style-type: none"> • عدم الاعتماد على العمليات القياسية. • مهارات المحاسبين الحكوميين. • القدرة الإدارية على استخدام المعلومات. • رغبة السياسة في حل المشاكل.
---	---

- جودة التدقيق وعملية كتابة التقارير .
- استخدام التقارير من قبل السياسيين والمعنيين.

وإذا لم يتم استخدام نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق بكفاءة وتتوفر الظروف المناسبة له فإن خطورة فقدان السيطرة المالية تكون أكثر احتمالاً مع نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق عنها مع نظام المحاسبة القائم على النقد، صحيح أن العائد كبير ولكن الخطورة كبيرة أيضاً.

الشروط التي يجب توافرها مسبقاً لنجاح نظام المحاسبة على الاستحقاق

- تفهم السياسيين والإدارة للتغيير وكيف يمكن استخدام المعلومات لتحسين نوعية الإدارة.
- تنظيم المعايير المحاسبية بدون الاعتماد على الحكومة، أو بالتعاون مع شريك ثالث.
- رغبة وقدرة المحاسبين المحترفين على التعاون مع الخدمة المدنية لتدريب المحاسبين في الحكومة وتعليم الموظفين لفهم القواعد الثابتة.
- أن يدعم المدقق الحكومي عملية الإصلاح ويشارك فيها
- أن يكون هناك برنامج شامل لتدريب الإدارة على استخدام المعلومات والتركيز على استخدام الموارد أكثر من التركيز على النقد المدفوع.
- أن تعد الميزانية بنفس النظام المحاسبي القائم على الاستحقاق.
- أن يكون هناك سعة استيعابية لنظم الحاسب الآلي لإدارة المعلومات بدقة وسرعة وكفاءة.
- أن يستطيع المدراء استخدام النتائج لتحسين الكفاءة.
- أن يصنع السياسيون القرارات النهائية.

الاستنتاجات

- إن التطبيق الشامل للمحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب تسجيل وتقييم وحساب نسبة إهلاك كل الأصول والخصوم. وذلك متضمناً البنية التحتية والأصول والخصوم الخاصة بالمجتمع والبيئة.
- ولكن هناك صورة معدلة من المحاسبة على أساس الاستحقاق تعتمد على تسجيل الإيرادات والمصروفات في وقت تقديم الخدمة أو استلام السلع. هذا النوع يعتبر أسهل نوعاً في تطبيقه ويجب أن نأخذ في الاعتبار أنه يمارس حالياً بصفة عامة في الحكومة الاتحادية.

- بالنسبة لعملية إهلاك الأصول على مر الوقت، فهي لا تتم في الوقت الحالي، ولكن مع النظام المحاسبي الجديد والتدريب الصحيح على مستوى الوزارات على إعداد ميزانياتها وتفسير التقارير الخاصة بالعمليات المالية لها، سيكون من الممكن تطبيق ذلك بسهولة نوعا في عام 2005 وذلك بالنسبة لشراء الأصول الجديدة الخاصة بالبرامج الرئيسية والفرعية.
- بالنسبة لتسجيل الأصول والخصوم الأخرى مثال: الاستثمارات، وصناديق المعاشات، وحسابات الاستحقاق للدرهم الالكتروني، والخصوم الاحتياطية، كل ذلك محتاج إلى إعادة تجهيز الميزانية العامة وإدخال الحسابات الختامية في بداية 2005 في النظام المعلوماتي الجديد للإدارة المالية.
- تقييم وعمل بنود للأجازات السنوية والوظائف طويلة الأجل عملية معقدة نوعا ما ويمكن إدخالها في عام 2006.
- مازال هناك جدال كبير بين المؤسسات الأكاديمية وبين الجهات المحاسبية المحترفة حول قواعد وفوائد تقييم وتسجيل الحسابات الخاصة بالبنية التحتية وتسجيل الأصول والخصوم الخاصة بالمجتمع والبيئة. وعلى أي حال لم يوجد خلاف حول الحاجة لعمل جرد لهذه الأصول وتسجيلها في سجل الأصول.

التوصيات التالية طرحت لصالح تبني نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق في فترة 2005-2006

التأثير	2005
تسجل الإيرادات في النظام المحاسبي الجديد على أساس الاستحقاق. وتظهر كل الحسابات التراكمية للإيرادات في الموازنة العامة في نهاية العام وتسجل في الحسابات المصرفية عند تحصيلها. هذا هو المتبع حاليا في نهاية السنة المالية.	الإيرادات
تسجل المصروفات في النظام الجديد على أساس الاستحقاق. وأيضا تظهر المصروفات في الموازنة العامة وتنقل إلى الحسابات المصرفية بعد دفعها. وهذا هو المتبع حاليا في نهاية السنة المالية.	المصروفات
هذا النوع من الأصول يجب تحديده طبقا لمشاريع الموازنة المقدمة من الوزارات. وهذه الأصول ستحمل على البرامج الفرعية المختلفة حيث تستخدم. وتحتسب نسبة الإهلاك لها. ورغم أن المعالجة الحسابية في النظام الجديد سهلة وبسيطة فان هناك ضرورة لتنظيم برنامج	الأصول التشغيلية الجديدة

تدريبي مكثف لمديري البرامج على كيفية معالجة الحسابات في البيانات التشغيلية.	
هذه الاستثمارات معرفة بالفعل ومسجلة كحسابات. وهي تحتاج إلى وضعها في النظام الجديد في صورة أصول على بداية عام 2005 وقد تم الموافقة على قاعدة للتأمين والتسجيل في الحسابات. وهذا دور إدارة الحسابات في المقام الأول وهو لا يعد بالمسألة المعقدة.	الاستثمارات
الخصوم الخاصة بالمعاشات معروفة ومسجلة في الحسابات. وستتم إدخالها في النظام الجديد بداية من عام 2005 وقد تحتاج إلى تأمين التأمينات.	المعاشات
هناك حساب تراكمي لخصوم الحكومة الاتحادية على مدار السنة المالية حيث أن العامة يقومون بدفع قيمة الخدمات مسبقاً قبل استلام الخدمة هذه الخصوم التراكمية ستظهر في الحسابات المدينة بدفتر الأستاذ العام وتدرج في الموازنة العامة كميزان افتتاحي في بداية عام 2005.	الدرهم الإلكتروني
التأثير	2006
طريقة احتساب ما يتعلق بالخصوم الخاصة بالأجازات السنوية ستصدر مع تعميم الميزانية في عام 2005 لتطبيقها بداية من العام 2006	الأجازة السنوية
أيضا طريقة احتساب الخصوم المتعلقة بالأجازات طويلة الأجل ستصدر مع تعميم الميزانية في عام 2005 لتطبيقها بداية من عام 2006	الوظائف طويلة الأجل
التأثير	2008-2006
سيتم تكوين فريق عمل في عام 2005 لاختبار ومراجعة النواحي المحاسبية العملية والمؤسسات الأكاديمية ودراسة تجارب الدول الأخرى التي طبقت النظام الكامل للمحاسبة على أساس الاستحقاق بما في ذلك أصول وخصوم البنية التحتية والمجتمع والبيئة.	أصول وخصوم البنية التحتية والمجتمع والبيئة